

public committee against
TORTURE
In Israel



مساهمة مؤسسات حقوق الإنسان للتقرير المرحلي لمنظمة الجوار الأوروبية (ENP) حول إسرائيل، تشرين الثاني 2011

في مجال مكافحة التعذيب وحماية حقوق الإنسان للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين لدى إسرائيل

المنظمات المساهمة:

1. عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل
2. أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل
3. مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة)
4. اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (القدس)

نظرة عامة

قبل إقرار صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس التي تنص على إطلاق سراح أكثر من ألف أسير فلسطيني مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في أكتوبر 2011، كان مجمل عدد الأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية قد بلغ أكثر من 5000 أسير فلسطيني، المصنفين من قبل السلطات الإسرائيلية كأسرى "أمنيين". اثنان من الخمسة آلاف أسير فلسطيني معتقلون بموجب قانون سجن المقاتلين غير الشرعيين إضافة إلى وجود نحو 300 أسير في مراكز الاعتقال الإداري (الاعتقال دون محاكمة). ويحتجز الغالبية العظمى من الأسرى والمعتقلين داخل حدود دولة إسرائيل وليس في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين المحتجزين من قبل إسرائيل يخضعون لقوانين أكثر صرامة خلال فترة التحقيق أي ما قبل المحاكمة وظروف أسر مختلفة عن باقي السجناء والمعتقلين في إسرائيل (على سبيل المثال، منع اللقاء بين الأسرى ومحاميهم، اتخاذ إجراءات قضائية بحقهم دون حضورهم، الخ...). هذا بالإضافة إلى انتهاك حقوق الأسرى بعد محاكمتهم كمنع الزيارات العائلية لمئات الأسرى من سكان قطاع غزة منذ عام 2007، الأمر الذي يشكل خرقاً للقانون الدولي.

تكشف الشهادات الموثقة التي أدلى بها أسرى ومعتقلون سياسيون لمنظمات حقوق انسان في السنوات الاخيرة بأن جهاز المخابرات الاسرائيلي (الشاباك) يستخدم وسائل تعذيب و/أو انماط تعامل مهين ولا انساني وقاسي بحقهم.

يعجز العمل التشريعي في البرلمان عن حماية حقوق الأسرى الفلسطينيين، فقد سنت مؤخرًا قوانين تزيد من انتهاك حقوقهم. كما يتجاهل التشريع الإسرائيلي الحظر المطلق للتعذيب المنصوص عليه في القانون الدولي. بل أكثر من ذلك، فقد تم في الآونة الأخيرة سن تشريعات جديدة، تفرض تقييدات على لقاء الأسرى "الأمنيين" بمحاميمهم وتوسيع سريان إجراءات الاعتقال القاسية الخاصة بالمشتبهيين بارتكاب مخالفات أمنية. ومن شأن مشاريع القوانين هذه (على سبيل المثال، مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقوانين شليط) أن تزيد من انتهاك حقوق الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

ممارسات الدولة الممنهجة تنتهك أيضا حقوق الإنسان للأسرى بما في ذلك العزل الانفرادي وفرض القيود على الزيارات العائلية.

نقص في المنالية للدواء : آليات الرقابة والمساءلة ضعيفة وهناك ثقافة الإفلات من العقاب.

الطواقم الطبية التي تعمل في السجون تفشل مرارًا بمنع أو توثيق شبهات التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة. كذلك الامر بالنسبة لموظفين في المستشفيات المدنية. هذا الفشل يعود إلى عدم وجود قوانين صارمة ضد التعذيب، فضلا عن نقص التدريب والتوجيه من الهيئات المهنية مثل وزارة الصحة والجمعية الطبية في إسرائيل التي عليها تشجيع الإبلاغ وحماية المبلغين عن حالات تعذيب أو سوء معاملة.

وثائق ذات الصلة

لقد نشرت منظمات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه عدة تقارير حول الجوانب المختلفة لهذه القضايا في دورة عام 2011.

1. **لمزيد من التفاصيل حول جميع القضايا المذكورة أعلاه، وآخر المستجدات بالمسائل المتعلقة بشاليط / صفقة تبادل الأسرى وتوصيات إلى الاتحاد الأوروبي ، انظر عدالة ، أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، الميزان واللجنة العامة لمناهضة التعذيب، مذكرة إعلامية : [حقوق الإنسان للمعتقلين والسجناء الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل ، وفيما يتعلق النضال ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة](#) (أكتوبر 2011).**

2. **تقرير جديد حول تورط المهنيين الطبيين في التعذيب وسوء المعاملة، انظر PCATI و PHR إسرائيل ، [التلاعب بالأدلة، والتخلي عن الضحية: إشراك المهنيين الطبيين في التعذيب وسوء المعاملة في إسرائيل](#) (أكتوبر 2011).**

3. **معلومات جديدة حول الإفلات من العقاب والمساءلة، انظر، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، [المساءلة لا تزال محرومة](#) (نوفمبر 2011، ملف PDF مرفق)**

4. **عن سياسية العزل الانفرادي في القانون العام ، مقارنة في الأسرى الأمنيين في المنشآت الإسرائيلية ، انظر، "عدالة" ، أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل، والميزان، [العزل الانفرادي للسجناء والمعتقلين في السجون الإسرائيلية](#) (حزيران 2011).**

لقراءة موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة بشأن التعذيب، الذي دعت من خلاله إلى حظر العزل الانفرادي انظر [المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في تقرير حول سياسية العزل A/66/268 \(5 آب 2011\)](#)

معلومات إضافية

1. **إضراب الاسرى عن الطعام : من 27/09/2011 حتى 23/10/2011 ، حوالى 2000 أسير فلسطيني نظمو إضراباً عن الطعام** احتجاجاً على تردي أوضاعهم، واستخدام واسع النطاق للعزل الانفرادي. نحو 300 أسير أعلن الإضراب المفتوح عن الطعام في حين أن البقية اضرب عن الطعام ثلاثة أيام من كل أسبوع. بعد عقد صفقة شاليط، وتدهور صحة بعض المضربين عن الطعام، بما في ذلك القادة السياسيين، ونقلهم إلى مركز الصحة التابع لسلطة السجون الإسرائيلية وقعت سلطة السجون اتفاقاً تتعهد فيه باحترام معظم مطالب المضربين عن الطعام، بما في ذلك إنهاء العزل الانفرادي للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعادات، وتوفير العناية الطبية له، وإنهاء العزل الانفرادي لجميع الأسرى الفلسطينيين؛ تجديد الزيارات العائلية؛ وقف التفتيش الجسدي للأسرى وأسرهم ، عدم تكبيل الأسرى خلال الزيارات العائلية والمحامين ، إعادة الحق للأسرى في التعليم والقنوات العربية الفضائية والكتب العربية. جراء تعهد سلطة السجون بتنفيذ مطالبهم، أعلن الأسرى عن تعليق إضرابهم المفتوح عن الطعام لمدة 3 أشهر للتأكد من تنفيذ سلطة السجون لتعهداتها. أثناء الإضراب قامت سلطات السجون بمعاوية المضربين عن الطعام عبر زجهم في العزل الانفرادي ونقلهم الى سجون أخرى وفرض الغرامات المالية ومنع الزيارات العائلية ومنعهم من لقاء محاميهم واستعمال العنف الجسدي ضدهم، كما وتم عزلهم عن العالم الخارجي حيث ان المعلومات الوحيدة عن أوضاعهم الصحية كانت تصل عبر مؤسسة الصليب الاحمر التي كانت تقوم بتمرير هذه المعلومات لعائلات الاسرى بالحد الأدنى. في أعقاب ذلك توجهت 30 عائلة لجمعية أطباء لحقوق الإنسان طالبين التحقق من الوضع الصحي لأبنائهم المحتجزين في السجون الاسرائيلية. وبناءً على قانون سلطات السجون والمعايير الدولية التي تتيح لأطباء مستقلين بزيارة الاسرى المضربين عن الطعام طالبت مؤسسة اطباء لحقوق الانسان بالسماح لأطبائها بزيارة الاسرى المضربين إلا أن سلطات السجون رفضت مطلبهم.

رغم عدم علم جمعية اطباء لحقوق الانسان عن حالات تم فيها إجبار الأسرى بتناول الطعام خلال الإضراب الأخير، إلا أن سياسة سلطات السجون والتعليمات التي يعمل بموجبها الطاقم الطبي في السجون خلال إضرابات السجناء عن الطعام وموقفهم بالنسبة لإجبار السجناء المضربين على تناول الطعام غير واضحة ولا تتلاءم مع "معاهدة مالطا الدولية بشأن الاضراب عن الطعام" التابعة للمؤسسة الطبية العالمية. هذا يؤكد حالة "الولاء المزدوج" التي يعاني منها الطاقم الطبي، والقصد هنا بأنه يواجه تناقض بين واجباته تجاه المرضى وتجاه المشغلين. وقد شددت جمعية أطباء لحقوق الإنسان على موقفها بأن الطاقم الطبي ينبغي ان يكون تحت رقابة وزارة الصحة وليس سلطات السجون.

2. **الآثار النفسية لاعتقال القاصرين في القدس الشرقية :** في أعقاب تزايد عدد المحتجزين الفلسطينيين القاصرين، قدمت أطباء لحقوق الإنسان ، ورقة موقف من قبل خبير طبي مختص أعدتها الطبيبة غراسيلا كارمون، طبيبة نفسية وعضو ادارة في المؤسسة ، فيما يتعلق بالعوامل النفسية والتنموية التي تؤدي القاصرين بالإدلاء باعترافات كاذبة.

3. **وقدم رأي الخبراء إلى محكمة عسكرية بواسطة المحامية غابي لاسكي. غابي لاسكي م.ع طفل فلسطيني عمره 14 سنة :**

لمزيد من التفاصيل يرجى الاتصال بميري وينغارتن ، miri.weingarten@gmail.com